الدراسات والأبحاث | Research Papers

# نظرية الأفعال الكلامية: دراسة عن الفعل الكلامي باعتباره مدخلا من مداخل فلسفة الفعل

# The Speech Acts theory: a study of Speech Act as one of the entries of the philosophy of action.

عبد القادر ملوك | Abdelkader Mellouk [1]

(١) أستاذ التعليم العالي مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.
الإيميل: Abdelkadermellouk2201@gmail.com

## ملخص البحث:

تستهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد مداخل «فلسفة الفعل» بما هي فلسفة يتساند فيها الفكر والفعل في ضرب من المعكوسية بحيث «نفكر بالفعل ونفعل بالفكر»، فلسفةٌ ما فتئ اهتمام الباحثين بها يتزايد ويتعاظم في الفترة المعاصرة، يحدوهم هاجس تجديد النظر في السؤال القديم/الجديد المرتبط بعلاقة الفكر بالفعل، أو النظر بالعمل، متوسلين في ذلك بما عرفته بعض العلوم من تطور لافت أسعفهم في تعميق تناولهم لهذا الموضوع وتدقيق بعض جوانبه التي ظل يكتنفها الغموض. ولما كان من المتعذر على الباحث الواحد أن يقارب هذه العلاقة في شموليتها ومن مختلف جوانبها، فقد وقفْنا جُهْدَنا على تناول جانب واحد، تَمَثَّل في الأفعال الكلامية بما هي تجسيد لأحد أوجه اقتران القول بالفعل. اقتران يستمد مسوغه من كون هذه الأفعال تقدم منظورا جديدا للغة ينقلها من ضيق الدلالة إلى رحابة التداولية، مجسدة بذلك فعلاً تواصليًا يتموقع داخل شبكة علائقية، يتخذ صورة أداة للتأثير في العالم وتغيير وضعياته، بدل الاكتفاء بوصفه والتعبير عن دلالاته. وبموجب ذلك بات يقينيًا أن الفعل الكلامي يحمل في طياته فعلاً اجتماعيًا، ولم يتبقَّ أمامنا سوى أن نبحث في السبل التي يمكن بها لفكرة تدور في ذهن الإنسان أن تنتقل به إلى مرحلة الفعل، مكتفين في ذلك بإبراز مساهمة نظرية أفعال الكلام كما شيدها أوستن وأكمل سيرل مسار تشييدها.

**الكلمات المفتاحية**: فلسفة الفعل - أفعال الكلام - القول - الفعل - أوستن - سيرل.

## Abstract:

This paper aims to shed light on one of the entries of the "philosophy of action" as a philosophy in which thought and action are interdependent in a sort of reversal. Hence "we think by action and act by thought." It is a philosophy that has recently attracted more and more attention by researchers. Obsessed with reconsidering the old/new question of the relationship between thought and action, or theory and practice, they tackle it by employing the considerable developments that some sciences have achieved, which has helped them in deepening their approach to the topic and further scrutinizing some of its still-ambiguous aspects. As it is impossible for a single researcher to provide a comprehensive approach to this relationship in its different aspects, we have chosen to restrict our effort in the present paper to dealing with one aspect; speech acts, as the materialization of one of the aspects of the speech-action intermarriage. This intermarriage derives its justification from the fact that these acts provide a new perspective on language, moving it from the narrowness of Semantics into the vastness of Pragmatics, and turning it into a communicative action located within a relational network that takes the form of a tool for influencing the world and changing its situations instead of merely describing it and expressing its connotations. Therefore, it has become certain that the speech-act carries within itself a social act, and it remains that we examine the ways in which an idea in the human mind can move it to the stage of action. In so doing, we refer to the contribution of the theory of speech-acts as constructed by Austin and continued by Searle.

**Key words**: Philosophy of Action – Speech Acts - Speech - Act - Austin - Searle.

## تقديم:

عَرف ما بات يصطلح عليه في الأدبيات

المعاصرة بـ«فلسفة الفعل»[٢] اهتمامًا واسعًا من لدن الباحثين، لاسيما رواد الفلسفة التحليلية الذين نحوا منحى مباينًا لِمَا خطَّه أرسطو الذي يشار إليه بالبنان عند الحديث عن هذا الضرب المخصوص من الفلسفة، حيث تم تجديد النظر في السؤال القديم المرتبط بعلاقة الفكر بالفعل، أو النظر بالعمل، وأيهما أعلق بماهية الكائن البشري، الفكر أم الفعل أم هما معًا. كما وقع التساؤل عما يحدد ماهية الفعل، وما إذا كان الفعل يتسم بالفردانية أم يخضع لقانون كلي، ومتى نحكم على فعلين بأنهما فعل واحد، وما يستتبع ذلك من تفريق بين الفعل والحدث وبينه وبين الحركة، إلى جانب أسئلة أخرى من نمط تحليلي كمسألة العلاقة بين الفعل والقصدية، وبين الوعي والقصدية، وهل القصد يطبع كل الأفعال أم بعضها فقط، وكيف يمكن لحالات ذهنية أن تؤدي إلى حوادث مادية، وما وجه الصلة بين الفعل وفاعله، ومتى ندرك الفاعل كسبب (يحصل الشيء عنده) ومتى ننظر إليه كعلة (يحصل الشيء به)، وهل الأسباب التي توجد وراء فعل الفاعل من طبيعة نفسية أم فيسيولوجية، وهل يستطيع الفاعل وضع مسافة مع فعله ليقومه موضوعيًا. ويبدو أن خوض فلسفة الفعل في أسئلة من هذا القبيل يقربها من فلسفة الذهن ومن علم النفس أكثر مما يقربها من فلسفة الأخلاق؛ لأن الروابط التي تصلها بالأخلاق ضيقة جدًا، تتعلق مثلاً بتحديد المسؤولية عن فعل ما، وما تطرحه من صعوبات تتعلق بتحديد أسباب الفعل وآثاره وربطه بقصدية الفاعل وإرادته،

(٢) يَرجع بعض الباحثين بمفهوم "فلسفة الفعل" إلى أرسطو، خصوصًا في كتابيه: "الأخلاق إلى نيقوماخوس" و"السياسة"، بل منهم من يربط الإرهاصات الأولى لهذا المفهوم بسقراط بحكم إمعانه في التركيز على جانب البراكسيس في تعاطيه الفلسفي متجنبًا الخوض الفلسفي التأملي الخالص كما دأب على ذلك متفلسفة اليونان وحكمائها من الذين جايلوه أو كانوا قبله؛ لكن الأكيد أن هذا المفهوم ظل حاضرًا باستمرار، سواء بصورة صريحة أو مضمرة، في مجمل المتون الفلسفية الغربية والإسلامية التي اهتمت بشكل أو بآخر بمفهوم الفعل وتعقبت أسبابه ونتائجه وتصدت لشروطه ومقتضياته. ومع توالي الزمن بدأت الكتابات حول هذا المفهوم تربو وتتزايد، موازاة مع تشعب أبعاده وتعددها، فتناسلت حوله التفسيرات والتأويلات وتمددت زوايا النظر إليه وتنوعت مداخله، فصار الحديث عن الفعل يشمل عَدَا عن بعده الإبستيمولوجي، أبعادًا أخرى، منها الأنطولوجي (مارتن هيدغر)، والإيثيقي (نيتشه، ريكور)، والسياسي (حنا أرندت، وهابرماس)، والتربوي (إدغار موران)، والديني (البحث في إشكالية الفاعل) واللساني التداولي (أوستين وسيرل) وغيرها من الأبعاد التي تشي جميعها بأننا بصدد موضوع مترامي الأطراف يتعذر الإحاطة به في شموليته. ومع ذلك يكاد إجماع الباحثين يحصل حول اعتبار موريس بلوندل (١٨٦١-١٩٤٩) أول من صاغ مفهوم "فلسفة الفعل" في الفترة المعاصرة، صياغة واضحة، وذلك في بحثه الموسوم "الفعل: محاولة لنقد الحياة والعلم التطبيقي" والذي عمل فيه على دمج عناصر من البراغماتية الحديثة ضمن سياق الفلسفة المسيحية، تولدت عنه فلسفة للفعل جعل مهمتها إعادة ربط الإنسان بالحياة المعيشة وبالواقع، وهي مهمة أرادها أن تكون تصحيحية لمسار الفلسفة الذي ظل تأمليًا خالصًا متسببًا في إقصاء عالم الواقع اليومي واتساع الهوة بين الفكر والحياة.

وحتى لا يظل مفهوم "فلسفة الفعل" ملتبسا يكتنفه الغموض، نورد هاهنا تعريفاضمّنه الدكتور عبد العزيز العيادي كتابه الذي يحمل نفس العنوان، يرى بموجبه أن هذا الضرب المخصوص من الفلسفة يروم إعادة استشكال مفهوم الفعل في ارتباطه بفاعله وبالباعث عليه والغرض منه والوسيلة المفضية إليه، وفي علاقته الإيثيقية بكل من المسؤولية والإرادة وما يترتب عنهما على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: يقول العيادي بهذا الخصوص: "إن فلسفة الفعل التي نعني هي صيغة الفكر التي تستجمع صيغة الوجود التامة لكيان الإنسان في العالم بقدرتها على التنقل في مسافة التعاكس التكويني بين صعيدي النظر والعملأو هي النشاط الإجرائي الذي يجسدالتساؤل أو اللموبضطلع بالصيرورة (...) إنها خطاب مفتوح [يعبر] عن جملة مراحل الكينونة وفي الإنسان الذي يدخل بفعله في العالم ويشكل فعله بعدا من أبعاد العالم." (فلسفة الفعل، ص ٩) من جانبه أثر الدكتور طه عبد الرحمان تسمية هذا المفهوم بـ"فلسفة العمل" عوض "فلسفة الفعل"، وهو وإن لم يتناوله في كتابه "سؤال العمل" تناولا مباشرا بدليل قوله "ما يشغلنا هاهنا ليس هذا الضرب من البحث الفلسفي" (ص ٣٩)، فإنه نظر مع ذلك على مدار صفحات الكتاب المذكور في "بعض الأصول العملية التي ينبني عليها الفكر الفلسفي، مؤثرة في تكوينه وتطويره، حتى من غير وعي بها، ناهيك من استشكالها"، وقد تبين له أن التأثير العملي إنما ينفذ إلى الفكر الفلسفي من المجال التداولي الحاضن له، الأمر الذي يفيد أن اقتران النظر بالعمل مسألة لا غنى عنها للممارسة الفلسفية الحقة، التي خصّها بمصطلح عجيب هو "الفلسفة التداولية" باعتبارها فلسفة تقوم على النظر العقلي الذي يستند إلى المأصول التداولي لتحقيق ما يسميه "الكونية [الفلسفية] المشخصة".

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، فإن المقاربة اللسانية-التداولية التي توسلنا بها في معالجتنا لهذا المفهوم في دراستنا هاته، لا تعدو أن تكون جانبًا واحدًا من جوانب مقاربة فلسفة الفعل، وهو وإن كان جانبًا مهمًا ولا شك، فإنه لا يعفي الباحث المهتم من استكمال الرؤية عبر الاطلاع على باقي المقاربات الأخرى لاسيما تلك التي بدل الباحثون العرب مجهودًا وافرًا لإخراجها إلى دائرة الضوء، مثل المقاربة الأنطولوجية التي اشتغل عليها الدكتور عبد العزيز العيادي والتي يجلوها كتابه "فلسفة الفعل"، والمقاربة الأخلاقية التي نهجها الدكتور طه عبد الرحمان والتي تتبدى تحديدا في كتابه "سؤال العمل: بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم"، والمقاربة اللسانية-المنطقية التي خاض فيها الدكتور حسان الباهي خوضًا عميقا في كتابه "فلسفة الفعل. اقتران العقل النظري بالعقل العملي" وهو الكتاب الذي كان اعتمادنا عليه كبيرًا في هذه الدراسة.

ومتى نحكم على فعل بأنه طيب أو قبيح، خير أو شر، محمود أو مذموم... إلخ.

ضمن هذا التوجه، سنحاول الوقوف عند الكيفية التي تتوحد بها القوة العالمة والقوة العاملة في الإنسان، أو بمعنى آخر تحليل الكيفية التي تفضي بها قوة التفكر في الإنسان إلى قوة العمل، وتحديد طبيعة المنطق الذي يحكم هذا الانتقال من الذات المفكرة إلى الذات الفاعلة والعكس من خلال نموذج دال في هذا الإطار هو الفعل الكلامي كفعل إنجازي- توجيهي.

ويأتي اهتمامنا بهذا الصنف من الأفعال بالنظر إلى كونها تجسد إحدى صور تمازج القول بالفعل، فهي تُستخدم أحيانًا «باعتبارها تثير الواجب كمسلك لجعل الفاعل يتصرف بطريقة معينة أو المنع كوسيلة لجعله يترك طريقًا ويسلك آخر، أو تترك للمتلقي حرية الاختيار بين الفعل والترك...إلخ»[٣]، وهذا إنما يفيد، انسجامًا مع ما يقره رواد التداولية، أنه لا وجود للغة مثالية، بل إن اللغة لا توجد إلا متحدثًا بها (كلام) ومغروسة في ثنايا جماعة حاضنة لها، تجسد فعلاً تواصليًا يتموقع داخل شبكة علائقية؛ بمعنى آخر أنها تركز أكثر على الجوانب التي أسقطها الاتجاه الدلالي الصوري من دائرة اهتمامه: المتكلمون، السياق، التاريخ...إلخ، لتغدو اللغة بذلك أداة للتأثير في العالم وتغيير وضعياته، بدل الاكتفاء بوصفه وفق المنظور الذي لم يكن يرى فيها سوى ناقلة للدلالات. إن الفعل الكلامي يحمل في طياته فعلاً اجتماعيًا ولا يتبقى أمامنا سوى أن نبحث في السبل التي يمكن بها لفكرة تدور في ذهن الإنسان أن تنتقل به إلى مرحلة الفعل؛ لأننا نعتقد بأن هوية الإنسان وماهيته لا تكتملان إلا في حضور بُعديْ الفكر والفعل[٤]، إذ لما كان الفكر يعود بالإنسان إلى ذاته، وكان الفعل أو العمل انتقالاً من الذات نحو الخارج ونحو الآخرين ليصبحوا شهودًا على وجوده، فإنه بات لزامًا أن يقترن العقل النظري بالعقل العملي ليتحدد قوام الإنسان باعتباره كائنًا اجتماعيًا مجبولاً على التفاعل مع الغير[٥]، وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن الجزم بأن الصلة بين جوانية الكائن وبرانيته تمثل البراديغم الأساس في بناء أي محاولة تفسيرية حول ماهية الكائن البشري، منطلقنا في ذلك ما يشهد به تاريخ هذا الكائن الذي دأب منذ خروجه إلى الوجود على البحث عن الأشكال الأكثر فاعلية والأشد حذقًا لإقامة تواصل يمهد له الطريق وييسر له سبل الخروج من ذاته لملاقاة الغير.

(٣) حسان الباهي، فلسفة الفعل. اقتران العقل النظري بالعقل العملي (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠١٦)، ص ٢٦.

(٤) يقول الراغب الأصفهاني: "وحقهما [أي العلم والعمل] أن يتلازما؛ لأن العلم كالأس والعمل كالبناء؛ وكما لا يُغني أسٌّ ما لم يكن بناء ولا يثبت بناء ما لم يكن أس، كذلك لا يغني علم بغير عمل ولا عمل بغير علم". ورد ضمن: طه عبد الرحمان، سؤال العمل: بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢)، ص ١٣.

(٥) يقول عبد العزيز العيادي بهذا الخصوص: "[إن] الذي يفعل ليس هو الإنسان وإنما هم الناس في تشاركهم والتقائهم وفي صراعهم وتواجههم وتظالمهم." انظر: فلسفة الفعل (صفاقس: مكتبة علاء الدين، ٢٠٠٧)، ص ١٠.

أسماء عديدة وتيارات مختلفة ساهمت في تشييد صرح هذا الاتجاه الذي يقرن فلسفة العقل بفلسفة الفعل، سنكتفي منها بأن نبرز بشكل مقتضب مساهمة نظرية أفعال الكلام التي شيدها أوستن وأكمل سيرل[٦] مشوار تشييدها، مع الاشارة إلى أننا لن نغوص في دقائقها ولن نخوض في تفاصيلها بقدر ما سنُعنى بتسليط الضوء، ما أمكننا ذلك، على الكيفية التي تحولت بها اللغة من أداة واصفة إلى أداة فاعلة.

## ا. اللغة: من وهم الوصف إلى يقين الإنجاز:

دأبت اللسانيات البنيوية على دراسة اللغة كنظام، أي باعتبارها بنية منطقية دالة تشتغل وفق نظام (شكل- معنى)[٧]، ضاربة صفحًا عن المعنى الذي يبلوره المشاركون في فعل لغوي أو تواصلي معين؛ فاللغة حسب هذا الاتجاه ينبغي أن تُدرس علميًا كموضوع مستقل، أي كنسق مغلق وصوري تحكم عناصره علاقات مجردة في استقلال عن الذوات المتكلمة وفي انفصال عن النسق السوسيو- ثقافي الحاضن لها ولمستعمليها، بمعنى أنها «رموز لا حياة لها خارج النظام» بلغة فتجنشتاين [٨]، فالأمريتعلق هنا بما يسمى بالنسق-السنن الذي يرى أن معنى الرسالة اللسانية إنما يتولد من التوليف بين العلامات، وبذلك يكون هذا المنظور، الذي يوجد وراءه دوسوسير، قد غيَّب الوظيفة التواصلية للغة، أو لِنقُل إنه لم يجعلها ضمن دائرة اهتماماته كونه قرر منذ البداية النظر إلى اللغة باعتبارها حاملاً للفكر؛ لذلك نجده قد تصدى لدراسة النسق الداخلي للغة (اللسانيات الداخلية) معرضًا عن أسئلة المصدر والتأثير والبث وغيرها (اللسانيات الخارجية)، وبهذا المعنى تكون لسانيات دوسوسير قد تجاهلت التواصل في حد ذاته، فهي رغم تنصيصها على أن الكلمات ليست بالنسبة للإنسان مجرد أدوات تمكنه من تمثل فكره، بل عدَّتها جزءًا من فعل الكلام الذي يتم بين طرفين على الأقل، فإنها لم تتحدث عن التواصل بل عن دارة الكلام[٩](***circuit de parole***) التي ينعدم فيها التفاعل بين الذوات المتكلمة، ما دامت الدارة لا تشتغل إلا في اتجاه واحد، وليس صحيحًا ما ذهب إليه ديكرو من أننا انتقلنا مع دوسوسير من «لسانيات التمثيل» إلى «لسانيات التواصل»، اللهم إلا إذا اختزلنا التواصل في العلاقة دال/مدلول. وهو ما زكاه ييف وانكين (Yves Winkin) حين اعتبر أن «اللغة أصبحت هنا (أي داخل نظرية دوسوسير) مجرد تجريد غير سياقي، لا يقيم أي

(٦) هنالك إجماع بين الباحثين على أن نظرية أفعال الكلام تبلورت فعليًا في الفترة المعاصرة على يد أوستن لاسيما من خلال مؤلفه "كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟" (How to do things with words (١٩٦٢)) والذي هو سلسلة محاضرات بعنوان "محاضرات وليام جيمس" قدمها أوستن في هارفارد سنة ١٩٥٥.

(٧) جاك موشلر- آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عز الدين المجدوب (تونس: دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٢٤.

(٨) لودفيك فتجنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة عبد الرزاق بنور (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧)،ص ٢٤.

(9) Jean Lohisse, La communication.De la transmission à la relation, Edition De Boeck 2007, p.70.

وزن للكلام أو لوضعية التخاطب»[١٠].

لقد امتد النموذج اللساني البنيوي وطالت مناهجه ونتائجه لتشمل كل أنساق العلامات المنتمية إلى مجال العلوم الإنسانية؛ في الانتروبولوجيا كما في علم النفس واللسانيات وغيرها؛ أما في حقل الفلسفة، التحليلية بالخصوص، فقد عمد بعض الباحثين من جملتهم أوستن وسيرل إلى تطوير هذا المشروع والاهتمام أكثر بالأبعاد التي أغفلها، سواء عن قصد أو عن غير قصد، والتي رأوا فيها عناصر تسعفهم، في حال أُخذت بالاعتبار، في تطوير مجال اللغة ووظائفها، وقد صاغوا أطروحاتهم بعيدًا عن الفصل الذي أقامه دوسوسير بين اللغة والكلام، حيث انكبوا على دراسة استعمالات اللغة كأداة إنجازية تواصلية تستهدف إحداث تأثير في الغير، بمعنى آخر أنهم سعوا إلى فتح النسق الذي أغلقه دوسوسير، وجعله أكثر اهتماما بطرفي العملية التواصلية وبالسياق وغيرهما، يحدوهم هاجس دراسة اللغة في تنوع وظائفها، كيف لا وهي «التي تؤسس كل عملية تواصلية»[١١].

لقد بنى هذان الباحثان نموذجًا يدرس معنى الجمل والعبارات من خلال استعمالاتها وانطلاقًا من السياقات التي تحضنها، مادام الكلام فعلاً اجتماعيًا بالدرجة الأولى[١٢]، يُلزم كل متكلم بأن يضع في اعتباره، عند تحليله لعلاقاته مع الغير، جملة من العناصر من بينها السياق والأدوار والمواقع، الأمر الذي يشي بأن أفعال الكلام، التي غيبها دوسوسير من مجال اشتغاله، عادت لتحتل مكانتها الحقيقية داخل العملية التواصلية، بل يمكن القول، مع هذين الباحثين، إن التواصل برمته قد اختُزل في الكلام منظورًا إليه كأفعال تهدف إلى إحداث تغيير في وضعية قولية معينة، «فأن نتكلم معناه أن ننجز فعلاً، محكومًا بقواعد مضبوطة، نرمي من خلاله إلى إحداث تغيير في وضعية المستقبل، وتعديل نسق اعتقاداته و/أو موقفه السلوكي؛ بمعنى أن فهم قول معين، يقتضي أن نحدد، إلى جانب محتواه الإخباري، قصديته التداولية، أي قيمته وقوته التبليغية»[١٣].

وفق هذا المنظور، هناك مسألتان هامتان لا ينبغي إغفالهما، الأولى أن كل معلومة، أيا كانت طبيعتها، تكون محملة بشحنة تداولية

(10) Ibid, p.71.

(١١) رومان جاكوبسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٨)، ص. ٧.

(١٢) يَنظر العيادي إلى اللغة على وجه الإجمال بأنها "ليست مجرد وسيط أو وسيلة تبليغ تنوب عن الفعل بل هي مشارِكة فيه من جهة إنطاقه والحث عليه أو النهي عنه ومن جهة إعلانه ونشره وبسطه للتأويل." (فلسفة الفعل، ص ١٧) وغاب عنه أن أفعال الكلام لا تقتصر وظيفتها على المشاركة في الفعل من جهة الإنطاق أو الحث أو النهي أو الإعلان عنه أو بسطه للتأويل فحسب، وإنما هي في حد ذاتها أفعال، كما سيتبين لنا لاحقًا. وربما يكون مرد إغفال العيادي لهذا التطابق بين القول والفعل عبارة أرسطو التي مضمونها: "الفعل إذن هو أن يوجد الشيء فعليا وليس بالكيفية التي قلنا بها إنه يوجد بالقوة". وقد استشهد العيادي بهذا القول في هامش الصفحة ٢٤ من كتابه.

(13) C. Kerbrat-Orecchioni, L'énonciation. De la subjectivité dans le langage, Paris, Armand Colin, 1999, pp. 205-206.

قد تخفت قوتها أو تشتد، وقد تبدو واضحة جلية وقد لا تظهر، لكن الأكيد أنها تظل حاضرة، ومن اللازم أخذها بالاعتبار؛ والثانية أن أطراف العلاقة التواصلية هم بالضرورة مساهمون في العملية التواصلية، متورطون فيها بشكل من الأشكال، كونهم يحتلون أماكن مخصوصة ويلعبون أدوارًا تختلف من سياق إلى آخر، بل إنها قد تختلف مرات عديدة داخل نفس السياق، أي أنهم ذوات تتبادل التأثير فيما بينها، الأمر الذي يجعل الوضعية الكلامية تتجاوز المنظور الذي ظل يرى فيها نقلاً للمعلومات من مرسل يبعث برسالة إلى متلقٍّ يفك شفرتها بقصد فهم فحواها، نحو منظور يرى في الذوات المتواصلة أطرافًا فاعلة في تشييد وبناء العملية التواصلية، أطراف لها أدوار كما لها مواقف وتحمل تصورًا معينًا عن ذواتها، يؤدي الوعي بها إلى جعل التواصل عملية حية تتبادل فيها الأدوار والمواقف والرهانات وليس مجرد عملية ذات منحى خطي حُنطت داخلها الأماكن والأدوار مسبقًا.

ولئن سلّم الجميع بأن ظهور اللغة مثّل تقدما ملفتا للإنسانية، وجرى التأكيد منذ القديم على أهميتها بوصفها اللعبة الأكثر مهارة وحدقًا ضمن اختراعات الإنسان، فلأنه قد ثبت أنها تلبي لدى هذا الكائن حاجة متأصلة لديه تكمن في ضرورة انفتاحه على الغير وعلى العالم، وهذا الانفتاح اقتضى من الإنسان الانتقال من الكوجيطو إلى الكوجيطاموس، أي من الذات المفكرة المنعزلة المتقوقعة على ذاتها إلى «النحن» التي تعكس المعية الفكرية والتفكير الجماعي الذي تتقاطع فيه الذوات وتتفاعل، فـ«الفكر يعود بي إلى ذاتي، أما العمل فميزته تكمن في جعل غيري شاهدا على وجودي»[١٤].كما أن تجربتنا الخاصة وحدها لا تكفي بحكم أنها ضيقة وأحادية الجانب، لذلك نحن في حاجة إلى تجارب أخرى نستلهمها كما لو كانت لنا ونتخذها منوالاً في تصريف أعمالنا، ولا حيلة لنا في إدراك هذا المبتغى إلا التوسل باللغة باعتبارها الأداة الأكثر فعالية لالتقاط جزء من تجربة الغير ومعرفة العالم وتملك صوره الموضوعاتية والاجتماعية؛ لأن هذه المعرفة "غالبًا ما تتمترس خلف إسار مفاهيم وتراكيب اللغة والممارسة الخطابية [١٥].

وبموجب ذلك بات من اللازم «النظر إلى كل عملية تخاطبية على أنها فعالية يسعى من خلالها المتكلم إلى جعل المخاطب يتصرف على نحو محدد: أي الدفع به إلى تثبيت أو تعديل أو تبديل معتقد المتلقي قصد جعله يأتي بفعل ما أو يمسك عنه[١٦]»: لأن الخطاب أيا كانت طبيعته أو شكله لا يخلو من بعد توجيهي، مردُّه إلى كونه «لا يقع إلا وفق قصد قاصد وإرادة مريد[١٧]»؛ وحتى

(١٤) الباهي، فلسفة الفعل، ص ٨.

(١٥) حسن المصدق، يورغان هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص ١٣٨.

(١٦) الباهي، فلسفة الفعل، ص ١٠.

(١٧) نفسه، هامش الصفحة ٢٥.

إن عمد صاحب الخطاب إلى إخفاء مقاصده وتوريتها عبر اللجوء إلى ما يسمى بـ «المسح الخطابي» [١٨]*(*L'effacement énonciatif*) والتحصن وراء «حياد» مزعوم، فإن ما هو متعارف عليه، لاسيما في ما يتعلق بالخطاب الاحتمالي[١٩]*، أن الذات، كائنة ما كانت، لا يمكن أن تتجرد من وعيها، ومن أحكامها، واعتقاداتها، مثلما يتجرد المرء من ثيابه، فتصبح مماثلة لجهاز الإرسال، و«إنما هي ذات لا تقصد ما تُظهر من الكلام فقط، بل تُجاوزه إلى قصد ما تبطن فيه، معتمدة على ما أوردت في متنه من قرائن وما ورد منها خارجه»[٢٠]، والذات بفعلها هذا تجعل من خطابها خطابًا ينزل في مرتبة وسطى بين الخطاب الاعتباطي العاري من أية ضوابط منطقية من شأنها أن تصبغ على الملفوظ معنى، وبين الخطاب العلمي الصارم الذي تحكمه قيمة صدقية مزدوجة (صدق/كذب).

والحديث عن فاعلية اللغة ينبغي أن يُتناول بحذر لاسيما وهو يتصدى لمبحث اختلفت حوله التصورات طيلة ألفي سنة، ونقصد بالفاعلية هنا ذلك التأثير الذي يحدثه تدخل خطابي معين في طرف آخر بالإضافة إلى النتيجة المتولدة عن هذا التدخل، وهو التعريف الذي يبدو لنا أنه يتقاطع نوعا ما مع مفهوم القوة الإنجازية، الذي اقترحه أوستن (١٩٦٢ ;١٩٧٠) ضمن أعماله حول أفعال الكلام، ومعنى ذلك أن المتدخل يمتلك عند كل مداخلة خطابية يعتزم القيام بها، قصدية معلنة، على أقل تقدير، ترتهن أجرأتها بمدى فاعليته الخِطابية، مع الإشارة إلى أن القصدية الخِطابية، تتميز بدرجات فاعلية مختلفة، فقد تحقق هدفها بصورة كلية وقد لا يتأتى لها ذلك إلا بكيفية جزئية.

إن مصطلح الفاعلية نعثر عليه متضمنًا في متوالية أخرى من المصطلحات مثل: الفعل، والتغيير، والفعالية وغيرها، وهي في مجملها تعيدنا مجددًا إلى التصور الأرسطي الذي استند في تقسيمه الثلاثي للأجناس الخطابية إلى معيار الفعل الذي يندرج ضمنه كل نوع من أنواع الخطاب، وهذا التقسيم بالإضافة إلى أعمال كل من أوستن وسيرل وغيرهما، يفضي

(١٨)* مفهوم المسح الخطابي تصدى له عديد الباحثين من بينهم جيل فيليب (Gilles Philippe) وكيربارت أوركيوني (Kerbrat-Orecchioni) وألان رباطيل (Alain Rabatel) وهم يُجمعون على أن القصد من وراء توظيفه يكمن فيجعل الخطاب يقدم نفسه بصورة يمّحي فيها كل أثر لذاتية صاحبه مسلطا الضوء أكثر على مصادر المعلومة أو الخبر، والهدف هوحمل المتلقي على قبول الأطروحة المراد تمريرها والاقتناع بها.

(١٩)* الخطاب الاحتمالي كما يعرفه بول ريكور(Paul Ricoeur)، هو الخطاب الذي يمتد بين الاعتباط (أو الهذر) في أسفل السلم والاستدلال البرهاني في أعلاه (أورده د.محمد العمري في: **الحجاج مبحث بلاغي فما البلاغة؟** ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته، الجزء الأول، مرجع مذكور، ص ٢٢)، كما أن المحتمل ليس حكم قيمة ثالث، وفق ما استنبطه الريفي من قراءته لأعمال أرسطو، يقع بين حكمي الصدق والكذب، بل هو حكم بصدق وجود المحمول للموضوع مع ترك هامش من عدم التوثق. (ينظر هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو، ضمن: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية. من أرسطو الى اليوم، إشراف حمادي صمود، سلسلة آداب جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، كلية الآداب منوبة، د.ت.، ص: ١٦٤-١٦٥). وتجدر الإشارة هنا إلى أن فتح المجال أمام "المحتمل" جاء انسجاما مع العقلانية المعاصرة المشيعة لثقافة الاختلاف والتعددية وعلى أنقاض العقلانية الديكارتية التي لم تعترف إلا بالتفكير الصادق (le vrai) الذي إذا افترض أن أحدا ظفر به أوصد الباب تماما أمام أي موقف آخر، يقول ديكارت: "كلما أطلق اثنان حُكمين مختلفين على شيء واحد كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا". (عبد الله صولة، **الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال "مصنف في الحجاج - الخطابة الجديدة-"** لبيرلمان وتتيكا"، ضمن: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، مرجع مذكور، ص ٣٠٤).

(٢٠) طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٣)، ص ٢١٦.

بنا إلى القول بأن اللغة هي في أحد مظاهرها خطاب فعل يتم عبر وساطة القول، بمعنى أنها تنقلنا من مجال القول إلى مجال الفعل.

## ٢. البعد الإنجازي لأفعال الكلام.

### أ. أوستن: كيف ننجز الأفعال بالأقوال؟

عمد أوستن إلى بلورة منظور تداولي استند إلى اللغة العادية وإلى دورها في إفادة معنى تداولي يؤدي وظائف مختلفة عن تلك التي نافح عنها النموذج الدلالي الوصفي؛ بمعنى أن اهتمام أوستن باللغة لم يكن اهتمامًا داخليًا محضًا، ينظر لها كموضوع للدراسة فحسب، بل رأى في الكلمات أدوات للتأمل الفلسفي من اللازم فحص مختلف أوجه استعمالها من أجل التقدم في فهم الواقع والظواهر [٢١] .

ولعل من جملة ما يحسب لهذا الباحث هو وقوفه عند نوع من الأفعال اللغوية التي لا تكتفي بوصف شيء أو معطى معين، بل تتعدى الوصف نحو الفعل، أو لِنقُل أنها تنتقل من الإخبار إلى الانجاز، مثلما هو الحال مع عبارة «نعم» التي يجيب بها الزوج أو الزوجة عند الزواج (نعم أقبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية)، أو عبارة «أعلن افتتاح الجلسة» التي يتلفظ بها القاضي في مستهل تداوله بخصوص قضية ما، أو عبارة «أنصحك بالإقلاع عن التدخين»، وغيرها من العبارات المشابهة [٢٢] وهذه الجمل الانجازية/الانشائية يقصد بها تلك العبارات التي ميزتها أنها تنجز فعلا، «والإنجاز في نظر أوستن، هو ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام، فنحن في الكلام ننجز الأشياء بمعنى أننا نخرجها من حيز العدم إلى الوجود حسب أوضاع ومواقف»[٢٣] خلافا للجمل الإخبارية التي تكتفي بوصف ما هو موجود سلفا. بمعنى آخر، وإذا شئنا استعادة كلام أوستن حرفيا قلنا «إن التلفظ بهذه الجمل الإنشائية في المناسبات المخصوصة [لا يفيد] أني أصف حال قيامي بذلك الفعل، وأنا أتحدث على هذا النحو، كما أني لا أريد أن أثبت كوني قائما بذلك الفعل: بل إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها»[٢٤].وقد كان هدف أوستن أن يثبت أن اللغة ليست مهمتها تقريرية محضة وإنما تتعداها نحو إنجاز الأفعال، وبهذا سيتجاوز مفهوم الدلالة عنده المنظور الذي حصره

(21) Austin.J.L : "A Plea for Excuses", Proceedings of the Aristotelian Society, 1956-57, in: Philosophical Papers, London, Oxford, New York: Oxford University Press, 2 édition (paperback), 1976 (1961), pp. 175-204., p 182.

(٢٢) يقول أوستن بخصوص العبارات الإنشائية أو الإنجازية: "In these examples it seems clear that to utter the sentence (in, of course, the appropriate circumstances) is not to de scribe my doing of what I should be said in so uttering to be doing or to state that I am doing it: it is to do it."
Austin.J.L : How to do things with words. The William James Lectures delivered at Harvard University in 1955, second Edition, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1962, p.6.

(٢٣) جون أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ترجمة عبد القادر قنيني (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١)، ص٧.

(٢٤) أوستن، المرجع نفسه، ص ١٧.

فيه المذهب الوضعي في المنطق حين اختزله في تحقق شروط الصدق في العبارة من منطلق أن «الأخبار القابلة للتحقق على المستوى الاختباري، فقط يمكن أن تتوفر على دلالة، وسائر الأقوال تعتبر عاطفية»[٢٥]، ليأخذ معنى أكثر رحابة يرتهن بموجبه بالاستعمال التخاطبي للكلام وبالسياق الذي يحضن هذا الكلام وبمقاصد المتكلمين، وتبعًا لذلك ما عاد ممكنًا «إسناد المعنى أو الصدق بكيفية مطلقة وموضوعية وأبدية ما دام المعنى يتبدل ويتغير بحسب الأقوال والأحوال ولا يمكن فهم أي قول مهما كان متى جردناه من سياقه التلفظي، ما دامت الذات لا تكف عن التفاعل مع مقومات المحيط المادي والمعرفي الذي يتدخل في تحديد المعنى»[٢٦]. فالمعنى الذي يحويه خطاب معين وإن كان نسيجًا من اللغة في المقام الأول إلا أن الاستعمال هو من يتحكم فيه ويجعله فاعلاً؛ لأن اللغة حسب أوستن ليست شفافة بل هي خزان لمقاصد وأغراض المتكلمين، وهذا الأمر هو الذي سوغ له التمييز بين الجمل الإخبارية والجمل الانشائية، من منطلق أن الأولى تقبل الصدق أو الكذب بمعنى أنها تمتلك قيمة صدقية، في حين أن الثانية تتعلق أساسًا بتحققها الفعلي الذي يمكننا أن نحكم عليه بالتوفيق أو الإخفاق بحسب مطابقتها لمقتضى الحال، وقد سيّج أوستن هذه المطابقة بمجموعة من الشروط يمكننا تلخيصها في العناصر التالية:[٢٧]

١. حصول تواضع واتفاق على نهج مطرد متعارف عليه بخصوص الآثار المتواطئ عليها عند التلفظ ببعض العبارات من لدن بعض الناس في بعض الملابسات.
٢. يجب أن يكون الأشخاص المعنيون والملابسات المخصوصة على وفق ا لمنا سبة .
٣. يجب أن ينفذ المشاركون المنهج على وجه صحيح مضبوط.
٤. أن يتوفر المشاركون على القصد والنية في أن يتبعوا هم أنفسهم السلوك المترتب عن الإجراء المسطري.
٥. أن يلزم المشاركون أنفسهم واقعيًا بما ينتج عن السلوك من عواقب ونتائج.

وعلى الرغم من هذه الشروط، فقد وجد أوستن صعوبة في الفصل القاطع بين الجمل الإنشائية والجمل الإخبارية فانتقل إلى تمييز من ضرب مختلف انصب على عزل العبارات الإنشائية الصريحة عن العبارات الإنشائية الأولية أو الأصلية؛ فمثلاً عبارة «أعدك بأن أحضر غدًا» هي إنجاز صريح لفعل الوعد، لكن عبارة «سأحضر غدًا» هي فعل إنشائي ضمني لفعل الوعد، والذي يمكن صياغته بشكل

(٢٥) صابر الحباشة، **التداولية والحجاج، مداخل ونصوص** (دمشق: منشورات صفحات، ٢٠٠٨)، ص ٧٧.

(٢٦) حسان الباهي، "**العلم والبناء الحجاجي**"، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته، الجزء الأول، إشراف حافظ إسماعيلي علوي (الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠)، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢٧) أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة**، ص ٢٧-٢٨.

صريح على الصورة التالية «أعدك بأن أفعل»، وقد استفرغ أوستن جهده في ضبط مجمل التمايزات بين هذين الصنفين من العبارات ليتمكن من الحسم في السؤال الذي مثَّل منطلقًا له في بحثه، والذي مقتضاه: **وفق أي معنى يمكن أن يتحول قول شيء إلى فعل**؟

وقد توصل في معرض خوضه في هذه المسألة إلى أن الأقوال الإخبارية ليست سوى ضربًا من الإنشاءات، يمكنها أن تكون هي أيضًا أولية أو صريحة؛ لأن هذه الأخيرة تشِفُّ عن ضروب من اللبس تحول دون ضبط ماهيتها وتحديدها بدقة؛ فكل عمل قولي هو في المقام الأول فعل؛ لأنه نتاج أصوات تتولد عن تركيبات لفظية لها دلالة، أما ما ينجز (يتم فعله) امتثالاً لعملية التلفظ فيمثل المكون الثاني للفعل الكلامي، إذ عبر القول يمكننا أن نعد ونطلب ونأمر... وهي أفعال تندرج ضمن إطار ما يسميه أوستن بالقوة التكلمية التي تمنح الملفوظ قوته من حيث أنها تحدد الشكل الذي ينبغي أن ينجز وفقه الفعل، وأخيرًا هناك عنصر ثالث للعمل القولي، يسميه أوستن القوة التكليمية بمعنى الأثر الذي ينجم عن إنجاز الفعل (الإقناع، الاستمالة، الإغضاب...). وبذلك يبدو أن فعل شيء عبر اللغة ينبغي أن يمر من ثلاث مراحل متمايزة تقابل ثلاثة أفعال مختلفة لا يمكن رد أحدها إلى الآخر:

الفعل الكلامي (القولي): نحققه من خلال التلفظ بكلام ذي دلالة (= حضور المعنى والمرجع).

الفعل التكلمي: الفعل المحدث أو العمل الذي نحققه من خلال التلفظ (القوة التكلمية).

الفعل التكليمي: الفعل الذي يتولد عن فعل التلفظ (آثار اللغة ومفعولاتها).

لا تخلو عملية تلفظية من وجود دلالة وقوة تكلمية، وحضورهما معًا في كل عملية قولية يعد دليلاً على صعوبة التمييز بين القول والفعل مادام أن الفعل الكلامي يرتهن بالقول، والفعل التكلمي يرتهن بالفعل المنجز عبر القول، وتواجدهما معا كوجهين لعملة واحدة في عملية التلفظ هو ما يبرر التمييز بين الجمل الانشائية والجمل الخبرية. [٢٨]

هكذا يصبح القول عن عبارة ما بأنها إخبارية راجعًا إلى التركيز على جانبها الكلامي التكلمي، وفي المقابل، يصبح القول عن عبارة ما بأنها إنجازية راجعا إلى التركيز على جانبها التكلمي؛ أما الفعل التام فهو ما اعتني فيه بالجانبين الدلالي والتكلمي.

ولئن عُد أوستن صاحب الريادة في دراسة الامكانات العديدة التي تنقل اللغة من جانبها التقريري الوصفي نحو جانبها الإنجازي الإنشائي، فإن الفضل في تطوير هذه

(28) Austin, How to do things with words, p.133.

الإمكانات وتوسيع آفاقها وتعميقها يعزى في المقام الأول لتلميذه سيرل.

## ب. سيرل: نظرية الفعل التكلمي

منذ أن باشر اشتغاله على اللغة، وجَّه سيرل اهتمامه إلى البحث في تطبيقاتها ومفعولاتها، أكثر منه بالتساؤل حول طبيعتها، فاللغة ينبغي أن تدرك ليس بوصفها نسقًا سيميائيًا، ولكن باعتبارها نشاطًا إنجازيًا، وهذا ما يجعل من منظور سيرل منظورًا تداوليًا في المقام الأول؛ لأنه يتعامل مع نظرية اللغة بوصفها جزءا من نظرية الفعل [٢٩] .

لقد رفض سيرل التمييز الذي أقامه أوستن بين مجال الدلالة المتعلق بالفعل الكلامي وقوة القول التي ترتبط بالفعل التكلمي؛ لأنه يصعب التمييز القطعي بين المجالين، فهذا الأمر يبقى مسألة تأويلية؛ لذلك اختزل سيرل التمييز بين الفعل الكلامي والفعل التكلمي إلى التمييز بين الإخفاق والنجاح في الأداء التكلمي، حيث أن طبيعة الفعل الخطابي هي التي تمنع من القول بإمكان الفصل بين الفعل الكلامي والفعل التكلمي؛ كما أن دلالة ملفوظ ما ليست رهنا بقوته الكلامية كما ذهب إلى ذلك أوستن، بل بقوته التكلمية[٣٠]، وهذا التعالق بين الدلالة والقوة التكلمية لم يتفطن إليه أوستن ففصل بغير وجه حق بين الفعل الكلامي والفعل التكلمي [٣١].

وقد اقترح سيرل تقسيم أفعال الكلام إلى أربعة أصناف عوضَ ثلاثة كما كان الحال عليه لدى أوستن؛ فحين يتكلم المتكلم فإنه:

- يتلفظ بمقاطع صوتية، بكلمات، أو بمتوالية من الكلمات، بمعنى أنه ينجز فعلاً قوليًا.
- يحيل ويسند: إنه ينجز فعلاً قضويا؛
- يثبت، يأمر، يعد...الخ: ينجز فعلاً تكلميًا؛
- يمكنه أن يحدث بعض التأثيرات (يقنع، يخيف...)، بمعنى أنه ينجز فعلا تكليميًا [٣٢]

ونلاحظ في هذا التقسيم الجديد أن الفعل التكلمي والتكليمي حافظا على موضعيهما لدى كل من سيرل وأوستن، في حين تخلى سيرل عن الفعل الكلامي واستبدل الفعل

(29) « ... A theory of language is part of a theory of action, simply because speaking is a rule- governed form of behaviour" (Searle, : Speech Acts - An Essay in the Philosophy of Language, Cambridge: Cambridge University Press,1969. p 17).

(30) Searle, 'Austin on locutionary and illocutionary acts', The Philosophical Review, Vol. 77, No. 4 (Oct., 1968), Duke University Press. URL: http://www.jstor.org/stable/2183008, 1968, p. 150.

(٣١) نشير إلى أن سيرل انتقد أوستن في ثلاثة مواضع: انتقد التمييز الذي أجراه بين الأفعال الكلامية والأفعال التكلمية، وهو الانتقاد الذي أدرجناه أعلاه وسنرصد بعض جوانبه دون سواه من الانتقادات الأخرى. كما انتقد التصنيف الذي اعتمده أوستن في ترتيب القوى التكلمية، معتبرا أنه ينطوي على وهم أن هذه القوى التكلمية تقع على خط واحد وأن الفرق بينها هو فرق في الدرجة لا غير، والحال أن هذه القوى تنطوي على تعقيدات كبيرة تُصعب مهمة الباحث في وضع تصنيف دقيق وواضح لها، لأنه يلزمه أولا أن يدقق في مختلف المعايير المحددة للأفعال التكلمية قبل أن يقدم على تصنيفها. أما الانتقاد الثالث فقد انصب على الأطروحة التي يرى فيها أوستن بأنه "لا تغيير دون انحراف".

(32) Searle, Speech Acts, p 24-25.

التصويتي والفعل الصيغي بفعل إلقاء القول، كما أبقى على جزء من الفعل التبليغي وأضاف إليه المرجع والإسناد ليأخذ مسمى الفعل القضوي.

ويعد الفعل التكلمي حجر الأساس في نظرية سيرل حول أفعال الكلام، أما الفعل التكليمي فوظيفته لا تتعدى تدقيق ما لا يعد فعلاً تكلميًا.

يعتبر سيرل فعل إلقاء القول بمثابة المادة الأولية التي على أساسها يمكن أن ينجز فعل تكلمي معين، فالأول لا غنى عنه في وجود الثاني، فنحن حين نعتزم الإدلاء بوعد مثلاً، فإن ذلك يستلزم التلفظ بكلمات، في المقابل يمكننا أن نلقي قولاً دون أن يفضي ذلك إلى إنجاز فعل تكلمي؛ لأننا قد نتلفظ بكلمات أو بجمل دون أن يكون في نيتنا القيام بوعد أو غيره. هكذا يمكن لعبارة (أطلب...) أن تستعمل لإنجاز فعل الطلب والأمر وخلافهما، وهذا يدل على أن إلقاء القول يمثل شرطًا ضروريًا لكنه غير كاف لإنجاز فعل تكلمي، وهي نفس العلاقة التي تقوم بين فعل إلقاء القول والفعل القضوي، بمعنى أن الثاني ينتج عن الأول دون أن يختزل إليه.

وتبعًا لذلك؛ يبدو أن الفعل التكلمي والفعل القضوي تربطهما صلة مماثلة بفعل إلقاء القول، فكما يمكن لفعل تكلمي واحد أن ينجز عبر أفعال قضوية مختلفة، يمكن كذلك لنفس الفعل القضوي أن يكون مشتركًا بين أفعال تكلمية مختلفة؛ بيد أنه إذا كان ممكنا إنتاج فعل تلفظي دون أن يتم بالموازاة معه إنجاز فعل قضوي أو فعل تكلمي، فإن ذلك يتعذر بالنسبة للفعل القضوي الذي لا يمكن أن ينتج بمفرده [٣٣]. ولننظر في الأمثلة التالية:

١. يأكل عمرو كثيرًا.
٢. هل يأكل عمرو كثيرًا؟
٣. عمرو، كُل كثيرًا.
٤. إلهي ما أكثر ما أكل زيد!

يتبين من هذه العبارات الأربع أنها تعبر عن قضية واحدة، إلا أن كلا منها يحقق فعلا تكلميًا مختلفًا أي، تِباعًا: الإثبات، والاستفهام، والأمر، والتعجب.

وانطلاقًا من هذا التمييز بين الفعل القضوي والفعل التكلمي، انتهى سيرل إلى التمييز بين واسم المحتوى القضوي، وواسم الفعل التكلمي بالاعتماد على البنية التركيبية للملفوظات، حيث يمكننا أن نعثر على واسم للقوة التكلمية وواسم قضوي نرمز له مثلاً ب F(p). المتغير F يعبر عن قوة تكلمية وموضعه يمكن أن يأخذه أي واسم للقوة التكلمية:(.) للإثبات، (?) بالنسبة للسؤال، (!) للطلب...إلخ. p ترمز من جهتها للمحتوى القضوي للأفعال الكلامية التامة، وهذا التمييز بين واسم القوة التكلمية، والواسم القضوي يسعف في التمييز بين النفي التكلمي والنفي القضوي كما يمكننا

(33) Searle, Speech Acts, p.25.

معاينته في المثالين التاليين:

- لا أعدك بالحضور غدًا.
- أعدك بألا أحضر غدًا.

وعلى الرغم من ضرورة حضور الفعل القضوي في إنجاز الفعل التكلمي، إلا أن هذا الحضور وهذه الملازمة بين الفعلين لا تتم في بعض الحالات، بمعنى آخر أن الفعل القضوي لا يكون ضروريًا لإنجاز الثاني في بعض المناسبات، وقد تمكن سيرل بالفعل من الوقوف على بعض الأفعال التكلمية الخالية من أي محتوى قضوي [٣٤] .

إن نظرية سيرل في الفعل الكلامي لا تقيم وزنًا كبيرًا للأبعاد التلفظية والتكليمية، بل تمنح الأهمية الكبرى للفعل التكلمي، كما سبق ذكره، وذلك راجع إلى الدور المنوط به، باعتباره فعلاً إنسانيًا، في «ربط الأفعال الكلامية فيما بينها ضمن عملية حوارية، الأمر الذي يتطلب تحديد السبيل الذي سيتم بموجبه توليد الفعل الكلامي في سياق محدد، والطريقة التي يفهم بها المخاطب قصد المتكلم»[٣٥]، أما التأثير فيحدث تلقائيًا حالما يحصل الفهم؛ والحوار الناجح هو ما حدث فيه التطابق بين قصد المرسل والمعنى المؤول من لدن المتلقي، سواء أكان القصد مطابقا للمعنى الحرفي، أم مفارقًا له «فاللازم الاعتناء بفهم الخطاب؛ لأنه المقصود والمراد وعليه ينبني الخطاب ابتداء»[٣٦]. وقد اعتنى سيرل بمعنى الخطاب ونظر في الكيفية التي تتحقق بها دلالة الأفعال الكلامية لدى المتلقي وميز فيها بين زاويتين؛ فهي إما تتحقق حرفيًا (Littéralement) فنكون بصدد ما يسمى بالمعنى التعبيري، أي المعنى الذي تمتلكه الكلمات داخل الملفوظ؛ وإما تتحقق بطريقة لا حرفية (Non littéralement) فنكون بصدد ما يصطلح عليه بالمعنى الغرضي أي المرتبط بقوة الأفعال الغرضية[٣٧]؛وتبعا لسيرل ثمة نوعان من المعاني؛ الأول هو المعنى الذي تعكسه العبارة أو الملفوظ، والثاني هو معنى المتكلم أو بالضبط ما يريد قوله (son vouloir dire)، وهذان المعنيان يحيلان توالیا على ما يصطلح عليه بالمعنى الدلالي (sens sémantique) والمعنى التداولي (sens pragmatique)، وهو ذات التقسيم الذي يصطلح عليه بعض الباحثين بالمعنى المطابقي للقول والمعنى الإلتزامي[٣٨]؛الأول يستفاد معناه من ظاهر القول، أي أن دلالة القول تدرك من صريح لفظه وظاهر بنيته، والثاني يتفاوت مع المعنى المطابقي للقول كونه يرتبط بقصدية صاحب القول وبالمعنى الذي يستهدفه؛ فحينما يتقاطع

(34) «of course not all illocutionary acts have a propositional content, for example, an utterance of `Hurrah` does not, nor does `ouch`» (Searle, Speech Acts, p.30.)
« in the utterance of `Hello`, there is no propositional content… » (Searle, Speech Acts, p. 64)

(٣٥) الباهي، **فلسفة الفعل**، ص ١٠٤.

(٣٦) الشاطبي، **الموافقات**، ج١، ص ٣٩٧.

(٣٧) الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص ١٩٠.

(٣٨) طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان**، ص ١٠٣.

معنى المقول مع معنى القائل نكون إزاء ما يسميه سيرل بالمعنى الحرفي (التلفظي)، أما في حالة التباين بين المعنيين فإننا نكون إزاء المعنى اللاحرفي (الغرضي) الذي نعثر عليه مثلاً في حالة التعبيرات المجازية لاسيما في الاستعارة[٣٩].

هذا وقد وضع سيرل مجموعة من المعايير لتصنيف الأفعال التكلمية نذكرها فيما يلي باقتضاب شديد:

- **شروط عامة:** تسري على مجمل الأفعال التكلمية، تتعلق أولاً بوضعية الخطاب من حيث أنها تؤَمن مثلا أن يكون المتحاورون في وضعية تواصل حقيقية وليس في وضعية وهمية أو خيالية، وأن يكون هناك ترابط بين البعد الدلالي للغة المستعملة بين المتحاورين، والتأثير التكلمي الذي يتولد عن استعمالهم لهذه اللغة.
- **شروط تتعلق بالمحتوى القضوي**: وهي شروط تحدد جملة مواصفات للمحتوى القضوي لفعل تكلمي معطى، ففعل الوعد مثلاً ينبئ بعملية مستقبلية سوف ينجزها المتكلم، وفعل الطلب ينبئ بعملية مستقبلية سوف ينجزها المخاطب.
- **شروط تمهيدية**: تتحدد بموجبها مواقف المتحاورين في ارتباط بفعالية أداء الفعل التكلمي؛ ففي ارتباط بفعل الوعد دائمًا، نجد أن الأطراف المتواصلة لا تعرف ما إذا كان المتكلم سَيَفي بوعده أم لا، كما يدرك هذا الأخير أن من الأفضل أن ينفذ وعده على أن يخل به.
- **شروط النزاهة**: وهي تفيد أن الأفعال التكلمية لا تنجز من فراغ، بل هي تكشف في نفس الوقت عن أسباب ودوافع ما تنجزه وما سيترتب عن هذا الإنجاز من نتائج.
- **شروط جوهرية**: تقضي بتحديد أغراض الفعل التكلمي التي ستترتب عن استعمال الملفوظات، فالذي يقدم وعدًا يجد نفسه مجبرًا على القيام بفعل مستقبلي يطابق ما وعد به.

وقد تمكن سيرل انطلاقًا من هذه المعايير من بلورة تصنيفه الخاص للأفعال التكلمية صاغه على الشكل التالي:

التمثيليات (إثبات، تأكيد...)؛ التوجيهيات (أمر، طلب، نصيحة...)؛ الوعديات (وعد،

(٣٩) يقول (طه عبد الرحمان) في حديثه عن دلالة العبارة "هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه؛ وقد يطابق هذا المقصود المعنى المستفاد من ظاهر القول وقد يتفاوت معه؛ فإن طابقه كلا، قيل إنه المعنى المطابقي للقول، وإن تفاوت معه، فأحد الأمرين: إما أنه يطابق جزءا من هذا المعنى الظاهر، وإما أنه يلازم هذا المعنى من غير أن يطابقه، لا كُلا ولا جزءا؛ فإن كان الأول، فمقصود القول هو بالذات معناه التضمني، وإن كان الثاني، فهذا المقصود هو معناه الالتزامي".
(**اللسان والميزان**، ص ١٠٣.)
وارتباطا بذات الموضوع، يقيم (عبد القاهر الجرجاني) في "دلائل الإعجاز" تمييزا دالا، لا يكاد يختلف عما ذهب إليه (سيرل) أو (طه عبد الرحمان)، بين "المعنى" و"معنى المعنى"؛ فـ"المعنى" هو ما يفهم من ظاهر اللفظ، والذي نصل إليه بغير واسطة، أما "معنى المعنى" فهو أن نعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بنا ذلك المعنى إلى معنى آخر، كأن نقول مثلاً "فلان طويل النجاد" للدلالة على أنه طويل القامة، أو نقول عن امرأة أنها نؤوم الضحى للدلالة على أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها...إلخ.
(عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثالثة ١٩٩٢، ص ٢٦٣).

تهديد...)؛ التعبيريات (شكر، مباركة...)؛ الإيقاعيات (إعلان حرب، تعميد...).

وبعدما أفرغ الوسع في ترميم وتعميق الإرث الذي خلفه أوستن حول أفعال الكلام، توصل سيرل إلى خلاصة معبرة مقتضاها أنه «لا يوجد عدد محدود من ألعاب اللغة كما أراد فتغنشتاين وأتباعه، ولكن يوجد نقص في وضوح المعايير المعتمدة لتحديد ألعاب اللغة» [٤٠].

## ج- القصدية حجر الزاوية في نظرية أفعال الكلام:

لما كان سيرل، كما مر معنا، قد تابع بحوث أوستن وعمق بعض جوانبها الهامة وتجاوز بعض هناتها وسد بعض ثغراتها، فقد اكتفينا بموقفه وحده في الحديث عن مفهوم القصدية لاسيما وأن هذا المفهوم يدين في ما لقيه من رواج بين الباحثين على مختلف مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية إلى جهود هذا الباحث بالذات.

لقد ميز سيرل بين ثلاثة مفاهيم اعتبرها مفاتيح لا غنى عنها في فهم نظرية أفعال الكلام، هي القصدية والعرفية والسياقية، أما العرفية فتفيد أن أفعال الكلام وقائع تكوينية محكومة بأنساق من القواعد العرفية[٤١]؛ وأما السياقية فتعني أنه ما من نشاط لغوي يفيد إنجاز أفعال كلامية معينة إلا ويتمداخل وضعية ما، أي داخل سياق معطى، أضف إلى ذلك أن القواعد الضمنية المتحكمة في أفعال الكلام ترتبط أساسا بالاستعمال. أما القصدية فسنقف عندها بشيء من التفصيل في ما يلي:

تفيد القصدية عند سيرل أن اللغة نشاط أو فعالية يكمن دورها في تحقيق التواصل، كما ينظر لأفعال الكلام باعتبارها وحدات صغرى أساسية لا غنى عنها في التواصل اللساني، وبما أن سيرورة التواصل لا يمكن اختزالها في اعتبارات طبيعية، مادام التواصل ينتج في جزء كبير منه عن قصود معبر عنها من قبل فاعلين يستهدفون إقامة علاقات فيما بينهم، فإن القصدية تشكل عنصرا رئيسا ضمن التواصل اللساني ومنه ضمن أفعال الكلام. ولما كانت اللغة أداة تواصل من طبيعة خاصة، فإن القصدية المرتبطة بها هي أيضا من ضرب خاص. وقد عرفها سيرل قائلا: هي «سمة العقل التي توجه بها الحالات العقلية أو تتعلق بها حالات عقلية أو تشير إليها، أو تهدف نحوها في العالم»[٤٢]. والمرسل في ما يقول الدكتور الباهي «لا يكون مفيدا بكلامه إلا بالقصد»[٤٣]. بيد أن القصدية هنا لا يمكن تفسيرها بالاحتكام إلى قصدية

(٤٠) جاك موشلر - آن ريبول، **القاموس الموسوعي للتداولية**، ص ٧٧.

(41) Searle, Speech Acts, pp 51-52.

(٤٢) سيرل، **العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي**، ترجمة سعيد الغانمي (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦)، ص ١٠٢.

(٤٣) الباهي، **فلسفة الفعل**، ص ٢١.

اللغة، وهو الخطأ الذي سقط فيه كثيرون بحسب سيرل، لأن قصدية اللغة تعتمد أصلا على قصدية العقل.[٤٤] فهي قصدية مشتقة وليست قصدية أصلية، لهذا نص سيرل على عدم إغفال أو إهمال مركزية الوعي عند الحديث عن القصدية أو تحليلها، فالوعي في معظم حالاته يكون قصديا، وأغلب الحالات الشعورية موجهة نحو شيء ما، حتى لو كانهذا الشيء غير موجود فعليا في الواقع. إلا أن هذا لا ينفي وجود حالات واعية خالية من أية قصدية، فقد أكون حزينا أو متحمسا دون أن أقصد شيئا ما. لهذا نص سيرل على أن الوعي يبقى في جميع الحالات وعيا بشيء ما، وهذه الـ«بشيء ما» هي التي تدل على حضور القصدية. وقد وجد أن هناك تعالقا بين الحالات القصدية وأفعال الكلام رهنه بأربعة مواضع نعرج عليها باقتضاب في ما يلي:

**الأول**، أن التمييز الذي سبق أن ذكرناه حين حديثنا عن الأفعال الكلامية، بين المحتوى القضوي والفعل التكلمي، يبقى ساري المفعول عند الحديث عن الحالات القصدية، حيث ينبغي أن نميز فيها بين المحتوى الذي يمثل الحالة القصدية وبين نمط الحالة النفسية (رغبة، اعتقاد، خوف...) لهذا المحتوى التمثيلي. هكذا يمكننا مثلا أن نرغب في المطر، أو نعتقد أنها ستمطر، أو نخاف أن تمطر. ففي كل حالة من هذه الحالات نحن أمام المحتوى نفسه، غير أنه يقدم لنا في أنماط قصدية مختلفة[٤٥].

**الرابط الثاني،** يتعلق بمختلف اتجاهات الملاءمة، وهذه من السمات البارزة للعقل في ربطنا بالعالم عن طريق القصدية، وقد رأينا أن الإثباتات في الأفعال الكلامية يفترض فيها أن تلائم الواقع، ولهذا فإننا نحكم عليها بالصدق أو الكذب، كما يكون لها اتجاه ملاءمة من العقل إلى العالم، في حين أن أفعال الكلام التوجيهية ترمي إلى إحداث تغيير في العالم، ويمكن أن نقول في صيغة أخرى أنها تسعى إلى أن تجعل العالم يستجيب لما نطلبه، لذلك فهي تمتلك اتجاه ملاءمة من العالم نحو العقل[٤٦]. وهناك حالات أخرى ينعدم فيها اتجاه الملاءمة كما في حالة التعبير عن المشاعر (التعبير عن الارتياح أو إبداء الأسف عن سلوك ما مثلا)، فنحن هنا أمام أفعال لا تصف حالة الأشياء ولا تجري تغييرا عليها، وتبعا لذلك ليس في وسعنا أن نحكم عليها لا بالصدق أو الكذب

(٤٤) سيرل، **العقل واللغة والمجتمع**، ص ١٣٦.

(٤٥) نفسه، ص ١٥٠.

(٤٦) يمكن أن نستحضر بهذا الخصوص المثال الرائع الذي ضمَّنته أنسكوم كتابها "**القصد**" والذي فحواه أن امرأة أعطت زوجها قائمة مشتريات كتبت فيها مجموعة من الكلمات: مشروب، زبدة، لحم غنم، فيأخذ الرجل القائمة ويذهب إلى المتجر ويضع المشتريات في عربة التسوق ليجاري المواد المدونة في القائمة. تعمل القائمة وكأنها أمر أو رغبة، وهكذا يكون لها اتجاه ملاءمة من العالم إلى القائمة... ولكن لنفترض أن الزوج كان يتبعه مفتش، وأن المفتش يسجل ما يضعه الرجل في عربة تسوقه. يكتب المفتش: مشروب، زبدة، لحم غنم، حتى إذا وصلا إلى منضدة المحاسب، كان لدى كل من الزوج والمفتش قائمتان متطابقتان. مع ذلك، فإن وظيفة القائمتين مختلفة اختلافًا جذريًا: فقائمة المفتش تؤدي وظيفة وصف ما حدث فعلا، أما قائمة الزوج فتريد تغيير الواقع ليتطابق مع محتويات القائمة: في قائمة الزوج إذن اتجاه ملاءمة من العالم إلى القائمة، وفي قائمة المفتش اتجاه ملاءمة من القائمة إلى العالم(...). (سيرل، **العقل واللغة والمجتمع**، ص ١٥٢-١٥٣.)

ولا بالإخفاق أو النجاح.

**الرابط الثالث** بين أفعال الكلام والحالات القصدية يفيد أن إنجاز فعل كلامي يقتضي بالضرورة التعبير عن الحالة القصدية التي تلائمه.

أما **الرابط الرابع** فيتعلق بشروط الإشباع، وهي شروط تطبق على الحالات القصدية كما تطبق على أفعال الكلام، وقد أكد سيرل على أن «مفتاح فهم القصدية يكمن في شروط الإشباع»[٤٧]. وبالفعل فإن القصدية تعرف من خلال معرفة شروط إشباعها، فالاعتقادات والرغبات كقصديات تشبع في الحالة التي يحدث فيها تناغم بين المحتوى الخبري والواقع الذي يمثلها؛ فالأمر يشبع حين يتم تنفيذه، والإثبات يشبع حين يثبت صدقه، ورغباتي تشبع حين تتحقق، والفرق الذي يقيمه سيرل بين شروط إشباع الأفعال الكلامية وشروط إشباع الحالات القصدية، أن الأولى خارجية في حين أن الثانية داخلية. وقد ذهب إلى أن شروط الإشباع لا تخص فقط الحالات التي لها اتجاه ملاءمة بل هي تشمل أيضا الحالات التي لا تملك اتجاه ملاءمة كالحالات الشعورية مثلاً التي يلزمنا فقط أن نسأل أنفسنا وفق أية شروط بالضبط يمكن إشباعها أو عدم إشباعها[٤٨].

وقد رأى سيرل أن الفهم الصحيح للقصدية يستوجب التمييز بين نوعين لها؛ الأولى قصدية أصلية يمتلكها البشر والحيوانات بصورة جوهرية، والثانية قصدية مشتقة أو اشتقاقية تمثلها الكلمات والجمل والصور والمخططات والكتابات، مع ضرورة الاحتراز من خلط هذين النوعين مع القصدية التي تنسب استعاريًا والمعبر عنها في صيغة «كأن»[٤٩]، ولتوضيح مضمون قوله قدم سيرل أمثلة تعكس هذه الأضرب الثلاثة من القصدية:

١. أنا جائع جدا الآن.
٢. في الفرنسية: «J'ai grand faim en ce moment»
٣. النباتات في حديقتي جائعة للمغذيات.

فهذه الأحكام الثلاثة تحيل جميعها إلى الظاهرة القصدية، حسب سيرل، بيد أن بينها اختلافات ينبغي معرفتها؛ فالحكم الأول يعبر عن قصدية داخلية يمتلكها الناطق بالعبارة بصرف النظر عما يعتقده الآخرون عنها؛ أما الحكم الثاني وإن دل على قصدية هو أيضا فهي ليست داخلية؛ لأنها لا تعبر عن قصدية المتلفظ بالعبارة، بل عن قصدية داخلية للناطقين بالفرنسية؛ أما الحكم الثالث فلا يتعلق بأية قصدية على الإطلاق مادام الجوع الذي ينسب إلى النباتات ليس سوى تشبيهًا خالصًا يعادل صيغة «كأن»: كأن بالنباتات جوعا يشبه جوع البشر والحيوانات[٥٠].

ورغم أن اللغة لا تعدو كونها صيغة اشتقاقية للقصدية، كما أسلفنا القول، إلا

(٤٧) نفسه، ص ١٥٦.

(٤٨) سيرل، **العقل واللغة والمجتمع**، ص ١٥٦.

(٤٩) نفسه، ص ١٣٩-١٤٠.

(٥٠) نفسه، ص ١٤٠-١٤١.

أن سيرل يعترف بدورها المهم في التعبير عن الحالات القصدية للإنسان، فهي الأداة التي تمكنه من مبارحة جوانيته لينخرط في عالم مشترك، تتقاطع فيه الأغراض والنوايا وتتشابك فيه الإرادات، وقد تمكن سيرل من خلال نظريته حول ظاهرة القصدية من تعميق وعي الإنسان بذاته وبالعالم الذي يحيط به، ودفعه إلى تغيير نظرته إلى الفعل التواصلي الذي لم يعد يختزل في تبادل آلي للمعلومات، كما ساد الاعتقاد سابقًا، بل أصبح يعني خلق الإنسان وتشييده وتوسيعه وتعديله لعلاقاته الاجتماعية، وتبنيه لمواقف في سياقات متنوعة تحكمها قواعد تواصلية محددة.

## خاتمة:

لقد أبانت نظرية أفعال الكلام عن مستوى آخر من مستويات الاشتغال على اللغة، يتعلق الأمر بمستوى الاستعمال، بمعنى الوعي بأن الكلام لا يُقصد لذاته، وإنما يُحتاج إليه لكي يعبر الناس عن أغراضهم ويتواصلوا مع غيرهم ويؤثروا فيهم بشكل من الأشكال، إذ «المعاني لا تكمن في الأدوات اللغوية المستعملة، بل لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الأدوات ويوظفها بشتى السبل لتحقيق مقاصده ونواياه»[٥١]، وهو ما أدركه الباحثون التداوليون فعملوا على تجسير العلاقة بين المنطق الصوري والاستعمال اليومي للغة (اللغة الطبيعية)، وتعميقها واستثمارها في حقول معرفية أخرى، مثلما تجسد ذلك مثلاً في نظرية يورغن هابرماس التي ربط فيها بين الفعل الكلامي والفعل الاجتماعي تحقيقًا للفعل التواصلي الذي يجمع الباحثون على أنه أعمقُ مِن أن يُختزل في متوالية من الأقوال؛ لأنه في حقيقته «شبكة من الالتزامات التي على الأطراف المتنازعة ضمان تنفيذها. فبمقتضى عبء المسؤولية يُلزم كل طرف بالعمل على تفعيل ما التزم به أو تعهد بالالتزام به»[٥٢]، وهذا الربط بين تجربة الفعل بما هي تجربة داخلية موصولة بالعالم الخارجي، تلعب فيه القصدية دورا أساسيًا؛ لأنه ما من فعل يأتيه المرء إلا ويقع وفق قصد معين وإلا عُدَّ حركات عشوائية غير إرادية تجعله لا يتمايز عن الكائنات الأخرى الطبيعية والصناعية؛ ولهذا جُعلت القصدية قضية مركزية في كل من فلسفة اللغة وفلسفة العقل وفلسفة الفعل؛ لأن ضبط ماهيتها ورصد أوجه اشتغالها يمكننا لا محالة من الوقوف على ميكانيزمات العملية التي يتم من خلالها الانتقال من طور اتخاذ القرار (الفكر) إلى طور التصرف (الفعل).

## البيبليوغرافيا:

### أ. العربية:


- أوستن. جون: **نظرية أفعال الكلام العامة. كيف ننجز الأشياء بالكلام،** ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء:


(٥١) براون ويول، **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، ١٩٩٧)، من مقدمة المترجمين، ص (و).

(٥٢) الباهي، **فلسفة الفعل**، ص ١١٣.

أفريقيا الشرق، ١٩٩١.

- الباهي. حسان: **فلسفة الفعل. اقتران العقل النظري بالعقل العملي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠١٦.
- الباهي حسان: «العلم والبناء الحجاجي»، ضمن: **الحجاج مفهومه ومجالاته**، الجزء الأول، إشراف حافظ إسماعيلي علوي، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠.
- جاكوبسون رومان: **قضايا الشعرية**، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، الدار البيضاء: دار توبقال، ط١، ١٩٨٨.
- الجرجاني عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط٣، ١٩٩٢.
- الحباشة صابر: **التداولية والحجاج. مداخل ونصوص**، دمشق: منشورات صفحات، ط١، ٢٠٠٨.
- الريفي هشام: «الحجاج عند أرسطو»، ضمن: **أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو الى اليوم**، إشراف حمادي صمود، سلسلة آداب جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، كلية الآداب منوبة، د.ت.
- سيرل جون: **العقل واللغة والمجتمع. الفلسفة في العالم الواقعي**، ترجمة سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي،ط١، ٢٠٠٦.
- الشاطبي أبو إسحاق: **الموافقات**، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١/ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م (٢/ ٩).
- الشهري عبد الهادي بن ظافر: **استراتيجيات الخطاب**، مقاربة لغوية تداولية، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٤.
- صولة عبد الله: «الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال "مصنف في الحجاج - الخطابة الجديدة-" لبيرلمان وتتيكا»، ضمن: **أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية**، مرجع مذكور.
- طه عبد الرحمان: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط ٣، ٢٠١٣.
- طه عبد الرحمان: **سؤال العمل: بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم**، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢.
- العيادي عبد العزيز: **فلسفة الفعل**، صفاقس: مكتبة علاء الدين، ٢٠٠٧.
- العمري محمد: «الحجاج مبحث بلاغي فما البلاغة؟» ضمن: **الحجاج مفهومه ومجالاته**، الجزء الأول، مرجع مذكور.
- لودفيك فتجنشتاين: **تحقيقات فلسفية**، ترجمة عبد الرزاق بنور، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧.
- حسن المصدق: **يورغان هابرماس**

**ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية**، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥.

## ب. الأجنبية:


- ***Austin.J.L : :*** "A Plea for Excuses***", Proceedings of the Aristotelian Society, 1956-57, in: Philosophical Papers, London, Oxford, New York: Oxford University Press, 2é édition (paperback), 1976 (1961), pp. 175-204.***
- ***Austin.J.L :***How to do things with words***, second Edition, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1962,*** p.6.***Press,1962.***
- ***Kerbrat-Orecchioni. C.*** : L'énonciation. De la subjectivité dans le langage***, Paris, Armand Colin, 1999.***
- ***Lohisse. Jean :*** La communication, de la transmission à la relation***, Edition De Boeck, 2007.***
- ***Searle. Jean :***'Austin on locutionary and illocutionary acts' ***The Philosophical Review, Vol. 77, No. 4 (Oct., 1968), Duke University Press.URL: http://www.jstor.org/stable/2183008.***
- ***Searle. Jean :*** Speech Acts - An Essay in the Philosophy of Language***, Cambridge: Cambridge University Press, 1969.***